

بوابة للمعرفة القانونية وتقديم الحلول يديرها فريق من المحامين المتخصصين  
ويشرف عليها الأستاذة/ نهاد أبو القمصان المحامية بالنقض

## أسأل محاميك



سؤال:

كيف يحمي القانون  
المصري المرأة  
العاملة؟



## الإجابة

المساواة بين الرجل والمرأة في أحكام

التشغيل: وضعت المادة 88 من قانون العمل

المبدأ العام في حقوق المرأة في مجال

العمل، وهو مبدأ المساواة، فنصت على ما

يلي: " تسري على النساء العاملات جميع

الأحكام المنظمة لتشغيل العمال دون تمييز

بينهم متى تماثلت أوضاع عملهم"



## معلومة قانونية

كان قانون العاملين

المدنيين في الدولة يقرر

للمرأة العاملة وحدها

إمكانية العمل نصف الوقت

المقرر للعمل الرسمي مقابل

نصف الأجر المستحق لها.

لكن القانون 179 لسنة 2005

سوى بين الرجل والمرأة في

هذا الحق.



## المقالات القانونية مقال العدد



## المصري لحقوق المرأة يطلق حملة "كسر دوائر العنف"

انطلاقاً من إيمانه بحق كل امرأة في حياة خالية من العنف، أطلق المركز المصري لحقوق المرأة، بالتعاون مع السفارة الفرنسية، حملته الإلكترونية "كسر دوائر العنف". تأتي هذه الحملة في إطار الحملة الدولية الـ 16 يوم، وتستمر لمدة ثلاثة أشهر لتحقيق أهدافها في مكافحة العنف ضد المرأة.

تسعى الحملة إلى إحداث نقلة نوعية في التعامل مع قضية العنف ضد المرأة في مجتمعنا، من خلال توعية أوسع، وتمكين الناجيات، وبناء مجتمع أكثر عدالة ومساواة.

تهدف الحملة الإلكترونية "كسر دوائر العنف" إلى تحقيق الأهداف التالية:

**توعية المجتمع:** تسليط الضوء على مختلف أشكال العنف ضد المرأة، وتوضيح عواقبه الوخيمة، وكسر الحواجز النفسية التي تمنع الضحايا من طلب المساعدة.

**تمكين الناجيات:** دعم الناجيات قانونيًا ونفسيًا، وتمكينهن من استعادة حقوقهن، والاندماج في المجتمع.

**تشجيع المشاركة المجتمعية:** حشد كل الجهود المجتمعية لمكافحة العنف، وتشجيع الإبلاغ عن الحالات، وتقديم الدعم للناجيات.

**بناء مجتمع خالٍ من العنف:** تغيير القوانين والأعراف الاجتماعية التي تمكن العنف، وبناء ثقافة الاحترام والتسامح.

**لتحقيق هذه الأهداف، تنفذ الحملة مجموعة من الأنشطة المتنوعة، منها:**

**مواد توعية مكثفة:** من خلال إنتاج فيديوهات قصيرة ومؤثرة، وبوسترات تفاعلية، يتم نشرها على مختلف منصات التواصل الاجتماعي، لتسليط الضوء على مختلف أشكال العنف، وتوضيح كيفية التعرف عليها والإبلاغ عنها.

**تقديم الاستشارات القانونية المجانية:** تقديم الاستشارات القانونية المجانية اللازمة لضحايا العنف ضد المرأة.

**بناء شراكات مجتمعية:** التعاون مع المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية لبناء شبكة دعم للناجيات.

لا يكفي أن نكون مجرد شهود على العنف، علينا أن نكون جزءًا من الحل. لنجعل من هذه الحملة نقطة تحول في حياتنا ومجتمعنا، لنبني معًا مستقبلًا خالٍ من العنف. دعونا نكون صوتًا لكل امرأة تعاني، ونسعى جميعًا لتغيير القوانين والأعراف التي تدعم العنف. معًا نستطيع، ومعًا سننتصر.

## خدماتنا القانونية في مجال الاستشارات المجانية:

- منصة محاميك هي بوابة للمعرفة القانونية وتقديم الحلول

يديرها فريق من المحامين المتخصصين ويشرف عليها

الأستاذة/ نهاد أبو القمصان المحامية بالنقض

نصت المادة 50 من مشروع قانون العمل التي تلزم حصول العاملات على إجازة الوضع، حيث نصت على أنه للعاملة الحق في الحصول على إجازة وضع لمدة أربعة أشهر تشمل المدة التي تسبق الوضع والتي تليه على ألا تقل مدة هذه الإجازة بعد الوضع عن 45 يوماً، بشرط أن تقدم شهادة طبية مبينا بها هذا التاريخ الذي يرحب حصول الوضع فيه، وتكون هذه الإجازة مدفوعة الأجر، وفي جميع الأحوال لا تستحق العاملة هذه الإجازة لأكثر من ثلاث مرات طوال مدة خدمتها، دون التقييد بمرور مدة معينة على عملها في المنشأة.

محامين

المادة 11 من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) فتلزم الدول الأطراف باتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة نفس الحقوق

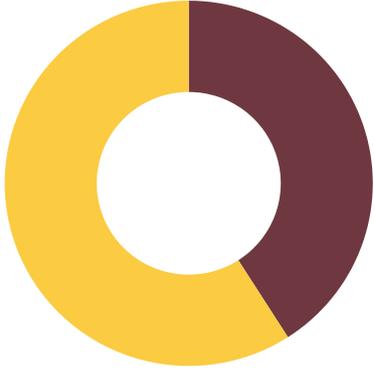
## عملائنا



## استقبلت صفحات الفيس بوك وخطوط التليفون إجمالي 738 استشارة، كانت موزعة كالتالي:-

الاتصالات الواردة عبر خطوط التليفون  
الفيسبوك

الاتصالات الواردة عبر خطوط التليفون: 436 استشارة أي ما مثل نسبة 59%  
صفحات وسائل التواصل الاجتماعي: 302 استشارة أي ما مثل نسبة 40.9%



## مستشارك القانوني في قضايا الأسرة .. زوجي يهددني بنشر صوري الخاصة على مواقع إباحية

### ومستشارك القانوني لقضايا الأسرة (محاميك) يوضح:

وقالت: حظي التعيس أوقعني مع رجل لا يراعي حق الله في فبعد فترة تعارف قصيرة تزوجته لأعيش 7 شهور زواج خرجت منها مدمرة نفسيا وجسديا من كثرة إيذائي . وتابعت : عندما حولت الطلاق ثار جنونه وهددني بفضحي ونشر الفيديوهات الخاصة التي تجمعي به . كما كشفت عن إبتزازه له مادياً ونفسياً خلال جلسة تسوية حل المنازعات الأسرية وأنه تركها معلقة رافضاً الطلاق لمدة عامين . وقالت : واصل ملاحقته المستمرة لى وتحريض بلطجية لإيذائي ومحاوله إجباري على الصلح والعودة له .



أقدمت طبيبة مصرية على شكوى زوجها في بلاغ رسمي بالشرطة تنهمه فيه بتهديدها بنشر صورها الخاصة على مواقع إباحية بسبب إصرارها على طلب الطلاق وعزمها اللجوء إلى القضاء. وكشفت الزوجة في بلاغها عن معاناتها من زوجها الغريب بعد 7 شهور فقط من الزواج

وضع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018، عقوبات رادعة لكل من يقوم بنشر صور تنتهك خصوصية المواطنين عبر مواقع التواصل الاجتماعي. ونصت المادة 26 من القانون على أن: «يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز 5 سنوات وبغرامة لا تقل عن 100 ألف جنيه لا تجاوز 300 ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعمد استعمال برنامج معلوماتي أو تقنية معلوماتية في معالجة معطيات شخصية للغير لربطها بمحتوى منافي للآداب العامة، أو لإظهارها بطريقة من شأنها المساس باعتباره أو شرفه».

محاميك نشرة شهرية تصدر عن منصة محاميك بالتعاون مع المركز المصري لحقوق المرأة و بيت الخبرة القانوني و اللوعي

## اتصل بنا

التليفون :

01061496144

01066854655

0225242141

واتس أب:

01061496144

البريد الإلكتروني :

info@mohamek.com

complaints@mohamek.com

لتواصل مع فريق الدعم أو الشكاوي (رسائل من خلال الوتس اب فقط) 01024234501

### اطلب استشارة مجاناً

اونلاين املاً الاستشارة او من خلال الايميل تلفونيا مكاملة لمدة ٣٠ دقيقة



### ساعات العمل

الأحد - الخميس : 10 صباحا - 4 مساءً

